مركز دراسات الشهيد الخامس
الشهيد السعيد محمد باقر الصدر

الأسبوعية الإخبارية التحليلية، العدد المئة
الأربعاء ٢٠ - ٠٥ - ٢٠٢٦

٠٣
الأخبارالسياسية

اعتقال أحد قادة كتائب حزب الله من قبل الولايات المتحدة

٠٧
الأخبار الاقتصادية

وزير النفط العراقي: الحرب في المنطقة تسببت بتراجع حاد في صادرات العراق النفطية

٠٨
الأخبار الثقافية و الاجتماعية

إيران: علاقاتنا مع العراق راسخة ولا تتأثر بتغير الحكومات

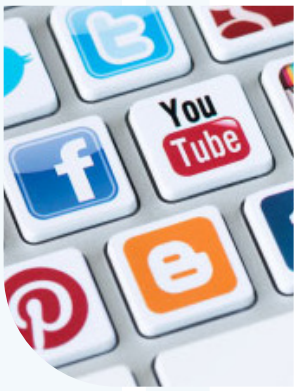

٠٩
الاجواء الافتراضية

رئيس مجلس الوزراء

١٠
اقليم كوردستان

محافظ السليمانية يطالب بوقف الهجمات الإيرانية على الإقليم

١٣
التقارير و المقالات

الأسلحة الخفية: الواقع البيئي في العراق

٢٣
عرضُ كتاب

كتاب «تأملا قرآنية من سورة الأحزاب»

اتهامات إلى الساعدي

كشف تقرير نشرته صحيفة The New York Times

أن السلطات الأمريكية وجّهت اتهامات إلى محمد باقر سعد داوود الساعدي، أحد قادة كتائب حزب الله العراقية، تتعلق بالتخطيط لتنفيذ هجمات تستهدف مواقع يهودية وأهدافاً أمريكية داخل الولايات المتحدة وأوروبا. وأوضح التقرير أن هذه التحركات تأتي ضمن ما وصفه بـ«حملة انتقامية مرتبطة بإيران» منذ اندلاع الحرب في فبراير/شباط الماضي. وأشار التقرير إلى أن لائحة الاتهام الجنائية، التي كُشف عنها يوم الجمعة، تتهم الساعدي بالتخطيط لما لا يقل عن ٢٠ هجوماً في أوروبا وكندا منذ أواخر فبراير، من بينها مخطط لاستهداف كنيس يهودي في مدينة نيويورك، إضافة إلى التخطيط لاستهداف أمريكيين ويهود في مدينة لوس أنجلوس.

تركيا تدعو الزيدي

تركيا تدعو الزيدي إلى اتخاذ «خطوات جادة» لمعالجة حساسية المرحلة الإقليمية

رحّبت وزارة الخارجية التركية بتشكيل الحكومة العراقية الجديدة برئاسة علي الزيدي، داعية إياه إلى اتخاذ «خطوات جادة» في ظل «المرحلة الحساسة» التي تمر بها المنطقة. وأعربت أنقرة عن أملها في أن تتجه الحكومة الجديدة نحو تعزيز الاستقرار وإعادة الإعمار في العراق، وتطوير علاقات الانفتاح والتكامل مع دول المنطقة على أساس أجندة إيجابية، مؤكدة استمرار دعمها لجهود بغداد في هذا المسار. كما جددت وزارة الخارجية التركية التزامها بتعزيز التعاون مع العراق في مختلف المجالات خلال المرحلة المقبلة. ويُذكر أن مجلس النواب العراقي منح، مساء الخميس، الثقة لحكومة الزيدي وبرنامجها الوزاري، حيث نال ١٤ وزيراً ثقة البرلمان، فيما أُرجئ التصويت على تسع وزارات أخرى إلى ما بعد عطلة عيد الأضحى.

اعتقال أحد قادة كتائب حزب الله

اعتقال أحد قادة كتائب حزب الله من قبل الولايات المتحدة

أعلنت وزارة العدل الأمريكية اعتقال محمد باقر الساعدي، أحد قادة كتائب حزب الله العراقية، ونقله إلى الولايات المتحدة. وذكرت صحيفة The New York Times الأمريكية، استناداً إلى شكوى جنائية رُفعت عنها السرية اليوم، أن محمد باقر سعد داود الساعدي، القيادي في كتائب حزب الله العراقية المدعومة من إيران، خطط منذ أواخر شهر فبراير/شباط الماضي لتنفيذ ما لا يقل عن ١٨ هجوماً في أوروبا وكندا، وذلك رداً على الضربات الأمريكية والإسرائيلية ضد إيران. وبحسب لائحة الاتهام، يُعد الساعدي من أبرز قادة كتائب حزب الله العراق، وقد سبق أن تورط في هجمات استهدفت القوات الأمريكية والبعثات الدبلوماسية التابعة للولايات المتحدة. كما أشارت الوثائق القضائية إلى أن الساعدي كانت تربطه علاقات مباشرة بكل من قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس. وأضافت صحيفة The New York Times أن محمد باقر سعد داود الساعدي، القيادي البارز في كتائب حزب الله العراقية، اعتُقل في تركيا قبل أن يتم تسليمه إلى الولايات المتحدة.

النجباء

سلاح المقاومة لا يُعد ضمن «السلاح المنفلت»

أكد ناظم السعدي، رئيس المجلس التنفيذي لحركة النجباء، يوم الجمعة ١٥ أيار/مايو، أن المقصود بـ«السلاح المنفلت» هو السلاح الذي يعمل خارج إطار القانون ويتسبب بحالة من الفوضى. وشدد السعدي على أن هذا الوصف «لا ينطبق على سلاح فصائل المقاومة التي دافعت عن العراق والمقدسات والشعب في أصعب الظروف»، معتبراً أن تلك الفصائل أدّت دوراً أساسياً في حماية البلاد خلال المراحل الحرجة.

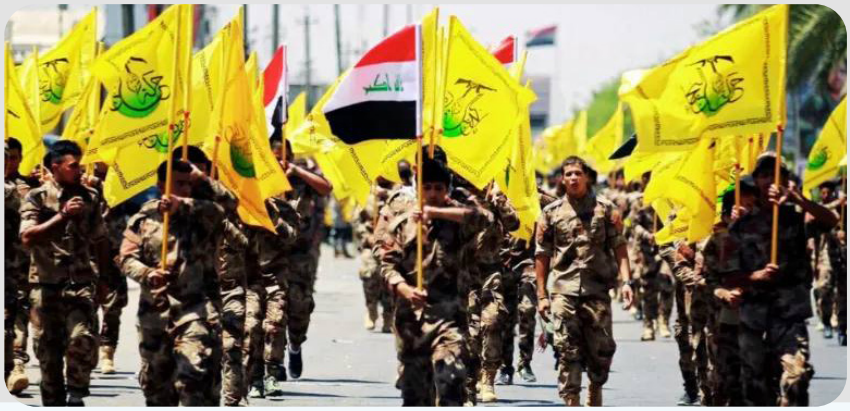

ادعاء سعودي

ادعاء سعودي بشأن هجوم بطائرات مسيّرة قادمة من العراق

زعم اللواء الركن تركي المالكي، المتحدث باسم وزارة الدفاع السعودية، في بيان أن ثلاث طائرات مسيّرة أُسقطت صباح اليوم الأحد بعد دخولها المجال الجوي للمملكة قادمة من أجواء العراق.

وأضاف المالكي أن المملكة تحتفظ بحق الرد في الوقت والمكان المناسبين، مؤكداً اتخاذ إجراءات عملياتية ضد أي محاولات تستهدف المساس بسيادة وأمن السعودية.

بغداد

العراق يبتعد عن محاور الصراع الإقليمي

أكد صباح النعمان،أن«الخيار الصحيح» للعراق يتمثل في الابتعاد عن محاور الصراع الإقليمي والدولي، باعتبار ذلك خطوة أساسية للحفاظ على الاستقرار الداخلي للبلاد.

وأوضح أن العراق، ضمن عقيدته الأمنية والسياسية، يتبنى نهج «الدبلوماسية الاستباقية» القائم على إدارة متوازنة للعلاقات، مشدداً على مبدأ «عدم السماح باستخدام الأراضي العراقية كمنطلق أو منصة لشن هجمات على دول أخرى.

الأعرجي

العراق يحتفظ بحقه في مقاضاة الجهات التي تنتهك سيادته

أكد مستشار الأمن القومي العراقي قاسم الأعرجي، يوم السبت ١٦ أيار/مايو، أن بغداد تحتفظ بحقها في تقديم شكاوى ضد أي جهة أو دولة تنتهك سيادة العراق وأراضيه.

وأوضح الأعرجي أن الأجهزة الأمنية العراقية تواصل تحقيقاتها لتحديد هوية القوات التي تعرضت لإطلاق نار قرب صحراء النجف، مشيراً إلى أن الحادثة ما تزال قيد المتابعة والتحقيق.

الحلبوسي يلتقي الرئيس الأسبق الاستخبارات

الحلبوسي يلتقي الرئيس الأسبق لوكالة الاستخبارات الأمريكية في بغداد

استقبل رئيس مجلس النواب العراقي، هيبت الحلبوسي، يوم السبت ١٦ أيار/مايو في بغداد، الجنرال الأمريكي المتقاعد والرئيس الأسبق لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA)، ديفيد بترايوس. وبحث الجانبان، خلال اللقاء، جملة من التطورات والملفات السياسية والأمنية على المستويين الإقليمي والدولي، إلى جانب تبادل وجهات النظر بشأن الأوضاع الراهنة في المنطقة.

تعيين جنرال في الجيش على رأس الحشد

تقرير لـ Radio Monte Carlo يرجّح تعيين جنرال في الجيش على رأس الحشد الشعبي

أفادت إذاعة Radio Monte Carlo، نقلاً عن مصادر سياسية، بأن رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي يعتزم اختيار جنرال من الجيش العراقي لتولي رئاسة هيئة الحشد الشعبي، التي تضم عدداً من الفصائل المسلحة العراقية.

فائق زيدان يشيد بدور بترايوس

فائق زيدان يشيد بدور بترايوس في مكافحة الإرهاب والمصالحة الوطنية

أعلن مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى العراقي، فائق زيدان، أن زيدان استقبل الجنرال الأمريكي المتقاعد والرئيس الأسبق لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA)، ديفيد بترايوس.

وذكر البيان أن فائق زيدان أعرب، خلال اللقاء، عن تقديره وشكره للجهود التي بذلها بترايوس في مجال مكافحة الإرهاب، وكذلك لدوره في تشجيع المصالحة الوطنية خلال فترة وجوده في العراق.

أعلنت كتلة العقد الوطني

انسحاب «العقد الوطني» و«السومريون» من ائتلاف السوداني

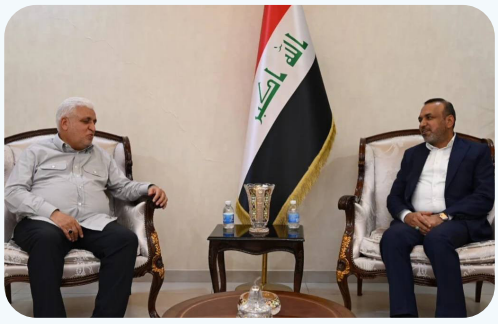

أعلنت كتلة «العقد الوطني» التابعة لفالح الفياض، وحركة «السومريون» برئاسة أحمد الأسدي، ، انسحابهما من ائتلاف «الإعمار والتنمية» الذي يقوده رئيس الوزراء السابق محمد شياع السوداني.

وقالت الحركتان، في بيان مشترك، إن هذا القرار جاء «على خلفية ما جرى خلال جلسة يوم الخميس، بما في ذلك الالتفاف الواضح على الاتفاقات السياسية والتنظيمية، ونقض التعهدات والتفاهمات المتفق عليها، فضلاً عن اعتماد أساليب الإقصاء والتهميش بحق عدد من ممثلي الشعب».

وأضاف البيان أن الجانبين سيعملان، إلى جانب عدد من النواب المستقلين والقوى الوطنية، على تشكيل ائتلاف وطني جديد يحمل «مشروعاً حقيقياً للإصلاح»، مشيراً إلى أن الإعلان الرسمي عن هذا الائتلاف سيتم قريباً.

أفادت مصادر إعلامية أمريكية

أنه تم الكشف عن قاعدة إسرائيلية ثانية في الصحراء الغربية للعراق

أن إسرائيل كانت قد استعدت في أواخر عام ٢٠٢٤ لإنشاء إحدى هاتين القاعدتين داخل العراق. وأن إحدى هاتين القاعدتين في العراق كانت تُستخدم من قبل إسرائيل لأغراض الدعم الجوي والتزود بالوقود.

كشفت صحيفة امريكي

كشفت صحيفة The New York Times أن هناك قاعدتين إسرائيليتين في الصحراء الغربية للعراق، وتحدثت أيضاً عن «إطفاء الرادارات» في البلاد

وذكرت الصحيفة في تقريرها الصادر يوم الأحد أن التحضيرات لإنشاء إحدى هاتين القاعدتين بدأت منذ عام ٢٠٢٤، مضيفة أن واشنطن كانت قد ضغطت على العراق لإيقاف تشغيل راداراته بهدف حماية الطائرات الأمريكية خلال الحرب مع إيران. وبحسب التقرير، نقلاً عن راعٍ عراقي يُدعى أمير الشمري، تم اكتشاف قاعدة عسكرية في الصحراء العراقية قبل أكثر من عام، وكانت تُدار من قبل إسرائيل. كما نقل التقرير عن مسؤولين عراقيين وإقليميين رفيعي المستوى أن إسرائيل استخدمت هذه القاعدة لدعم عملياتها العسكرية ضد إيران، الحليف الإقليمي لبغداد. وأشار التقرير إلى أن صحيفة The Wall Street Journal كانت قد تحدثت سابقاً أيضاً عن وجود موقع إسرائيلي داخل العراق، فيما أكد مسؤولون عراقيون للصحيفة أن هناك قاعدة ثانية في الصحراء الغربية. وأضافت مصادر أمنية إقليمية أن هذه القواعد أُنشئت قبل الحرب الأخيرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران، واستخدمت خلال حرب استمرت ١٢ يوماً في يونيو/حزيران ٢٠٢٥ ضد طهران.

تحركات داخل الائتلافات السياسية

تحركات داخل الائتلافات السياسية لطرح مرشحيها ضمن الكابينة الوزارية

كشف مصدر سياسي رفيع، يوم السبت ١٦ أيار/مايو، أن ائتلاف دولة القانون بدأ بجمع السير الذاتية لعدد من الضباط والقادة العسكريين المعروفين ممن يمتلكون خبرات أمنية وميدانية، تمهيداً لإدراج أسمائهم ضمن قائمة المرشحين التي سيقدمها الائتلاف للوزارات المقرر عرضها على البرلمان بعد عطلة عيد الأضحى لنيل الثقة.

الزيدي

رئيس الوزراء العراقي علي فالح الزيدي في مؤتمر صحفي

أتقدم بخالص الشكر لقادة الإطار التنسيقي وجميع القوى السياسية التي أسهمت في إنجاز مسار تشكيل الحكومة. المرحلة المقبلة يجب أن تكون مرحلة شراكة حقيقية وتجاوز للخلافات. حكومتنا تضع في مقدمة أولوياتها إطلاق برنامج إصلاحي شامل على المستويات الاقتصادية والمالية والإدارية. برنامجنا يهدف إلى بناء اقتصاد وطني قوي ومتنوّع ومستدام. الزيدي: سنحافظ على المال العام وسنواجه الفساد بكل أشكاله وصوره.الزيدي: توفير فرص العمل للشباب وتقليل نسب البطالة يأتيان في صدارة اهتمامات الحكومة، من خلال إطلاق المشاريع الإنتاجية والخدمية. الزيدي: سنعمل على تشجيع الاستثمار ودعم القطاع الخاص ليكون شريكاً أساسياً في بناء الاقتصاد الوطني. سنوفر بيئة عادلة وتوزيعاً منصفاً للفرص لجميع أبناء العراق بعيداً عن التمييز والمحسوبية. سنولي قطاع التعليم دعماً استثنائياً عبر مراجعة المناهج وإعادة تأهيل المدارس والجامعات. سنساند الأسرة التربوية والتعليمية للارتقاء بالمؤسسات الأكاديمية والعلمية.الزيدي: نسعى، من خلال خطط عملية مدروسة، إلتطوير النظام الصحي وتحسين جودة الخدمات الطبية. الزيدي: سنعمل على توسيع المستشفيات والمراكز الصحية وتأمين الأدوية في جميع المدن والقرى. الزيدي: ملف الخدمات والبنى التحتية لن يبقى رهينة الوعود، بل سيكون ميداناً للعمل الحقيقي والإنجاز. الزيدي: سنطلق مشاريع استراتيجية في مختلف القطاعات الخدمية والبنى التحتية الزيدي: سنمضي بخطوات راسخة لتعزيز الأمن والاستقرار وصون سيادة العراق. الزيدي: العراق اليوم يستحق أن ينهض وأن يعيش شعبه بكرامة. نعرب عن عميق تقديرنا لمواقف المرجعية الدينية العليا ودورها الحكيم في حفظ السلم المجتمعي.

طالبت عشيرة الساعدي

طالبت عشيرة الساعدي، خلال تجمع عشائري، الحكومة العراقية بالتحرك من أجل متابعة ملف الإفراج عنه

طالبت عشيرة الساعدي، خلال تجمع عشائري، الحكومة العراقية بالتحرك من أجل متابعة ملف الإفراج عنه، ملوّحة بتصعيد احتجاجاتها في حال عدم الاستجابة لمطالبها.

مقتدى الصدر يهنئ بتشكيل حكومة الزيدي ويدعوه إلى حماية سيادة العراق

هنّأ مقتدى الصدر بتشكيل حكومة علي الزيدي، داعياً إياه إلى الحفاظ على سيادة العراق واستقلال قراره الوطني. وأوضح مكتب الصدر، في بيان، أن مقتدى الصدر لمس لدى الزيدي «روح الإرادة والإصرار على تحسين أوضاع العراق»، معرباً عن أمله في نجاح الحكومة الجديدة في معالجة التحديات القائمة. كما دعا الصدر رئيس الوزراء إلى مكافحة الفساد والعمل على توفير حياة كريمة للشعب العراقي.

الاخبار

خلل واضح في توزيع الحصص داخل الحكومة الجديدة

ائتلاف السوداني:

أعلنت كتلة «الإعمار والتنمية» برئاسة رئيس الوزراء العراقي السابق محمد شياع السوداني، يوم الأحد ١٧ أيار/مايو، أن نتائج مسار التفاوض لتشكيل الحكومة كشفت عن «خلل واضح في توزيع الحصص والاستحقاقات»، حيث حصلت بعض القوى على مناصب تتجاوز حجمها البرلماني والشعبي الفعلي، في حين لم تنل الكتلة ما يتناسب مع وزنها الانتخابي والسياسي. وأكدت الكتلة، رغم ذلك، أنها لم تعرقل عملية استكمال تشكيل الحكومة، مشيرة إلى أن موقفها يأتي في إطار «المسؤولية الوطنية والحفاظ على استقرار البلاد». كما أوضحت أن حلفاءها في ائتلاف «العقد الوطني» حصلوا على وزارة الزراعة وفقاً لوزنهم السياسي الذي يبلغ ١١ مقعداً في البرلمان، وذلك ضمن رؤيتهم السياسية والدستورية.

تقرير ضد الزيدي بتهمة تضارب المصالح

قيادة العمليات المشتركة في العراق:

أعلن النائب العراقي السابق رائد المالكي، يوم الأحد ١٧ أيار/مايو، أنه قدّم شكوى رسمية إلى هيئة النزاهة والشفافية والنزاهة، ودائرة الادعاء العام، إلى جانب إبلاغ لجنتي النزاهة والقانونية في مجلس النواب. واتهم المالكي في شكواه رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي، ووزير الكهرباء علي سعدي وهيب، بـ«تضارب المصالح»، مشيراً إلى أن كليهما ما يزال يمتلك عقوداً قائمة مع الحكومة ووزاراتها، إضافة إلى مستحقات مالية بذمة الدولة، وهو ما اعتبره «مخالفة قانونية صريحة وتضارباً في المصالح». وأضاف المالكي أن قانون هيئة النزاهة ومكافحة الكسب غير المشروع رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ وتعديلاته، ولا سيما الفقرة الثانية من المادة ٢٠، ينص على ضرورة أن يتخلى المسؤول خلال ٩٠ يوماً عن مصالحه الاقتصادية أو يتنحى عن منصبه في حال تعارضها مع المسؤولية الحكومية.

وزير النفط العراقي: الحرب في المنطقة تسببت بتراجع حاد في صادرات العراق النفطية

حذّر وزير النفط العراقي الجديد، باسم خضير، من استمرارالاضطرابات في المنطقة وتأثيرها على حركة نقل الطاقة عبر مضيق هرمز. وقال خضير، خلال مؤتمر صحفي، إن العراق كان يصدّر قبل اندلاع الحرب في المنطقة ما معدله ٩٣ مليون برميل من النفط الخام شهرياً، إلا أن التوترات الحالية أدت إلى تراجع الصادرات بشكل كبير، حيث لم تتمكن وزارة النفط من تصدير سوى ١٠ ملايين برميل خلال شهر نيسان/أبريل الماضي. كما أعلن الوزير استمرار تصدير ٢٠٠ ألف برميل يومياً من نفط محافظة كركوك عبر ميناء جيهان التركي، مشيراً إلى وجود خطة لرفع هذه الكمية إلى ٥٠٠ ألف برميل يومياً عبر الأراضي التركية.

أعلن أسعد العيداني أن انخفاض كميات الغاز المحلي والمستورد من إيران تسبب في اضطراب منظومة الكهرباء

وأوضح العيداني أن إنتاج الغاز المحلي انخفض من ٩٠٠ إلى ٣٥٠ مليون قدم مكعب، وهو ما انعكس بشكل مباشر على أداء محطات توليد الكهرباء في جنوب العراق. وأضاف أن تحسين ساعات تجهيز الكهرباء يعتمد على عودة استيراد الغاز واستقرار تجهيز الوقود للمحطات. كما أشار إلى عدة مشاريع للحد من أزمة الكهرباء، من بينها: بدء تشغيل مشروع ربط كهرباء الخليج العربي بحلول شهر أغسطس، عودة بارجة كهرباء بقدرة ٣٥٠ ميغاواط، إضافة ٢٥٠ ميغاواط من قبل شركة Eni، و٢٥٠ ميغاواط أخرى من مشاريع الطاقة الشمسية.

أعلن البنك المركزي العراقي أن احتياطات البلاد من العملة الأجنبية تواصل التراجع نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية

وبحسب بيانات رسمية، فقد تراجعت الاحتياطات الخارجية للعراق خلال أسبوع واحد فقط من ١٢٥ تريليوناً و٦١٤ مليار دينار إلى ١٢٣ تريليوناً و٢٦٩ مليار دينار (نحو ٩٣٫٣ مليار دولار)، أي بانخفاض قدره ٢ تريليون و٣٤٥ مليار دينار. وأوضح الخبير الاقتصادي نبيل المرسومي أن السبب الرئيسي وراء هذا التراجع يعود إلى انخفاض العائدات النفطية. كما حذّر باسم محمد خضير من أن حالة عدم الاستقرار والتوترات الإقليمية، خصوصاً في مضيق هرمز، أدت إلى اضطراب صادرات النفط العراقية.

تأكيد عراقي على إنهاء حرق الغاز المصاحب للنفط بحلول ٢٠٢٩

أعلن وزير النفط العراقي باسم محمد خضير العبادي، يوم الأربعاء ٢٠ أيار/مايو، خلال لقائه رئيس الوزراء علي الزيدي، أن وزارة النفط تعمل بجد على تنفيذ مشاريع استثمار الغاز المصاحب للنفط، بهدف إنهاء عملية حرق الغاز في العراق بشكل كامل بحلول نهاية عام ٢٠٢٩. كما تعهّد الوزير بزيادة الجهود لضمان تأمين الإيرادات المالية من صادرات النفط، وتفعيل المنافذ ومسارات التصدير. وأكد العبادي أن الوزارة ستواصل، رغم التحديات الإقليمية الراهنة، توفير المشتقات النفطية اللازمة لتلبية احتياجات المواطنين في العراق.

الاخبار الثقافيه

إيران: علاقاتنا مع العراق راسخة ولا تتأثر بتغير الحكومات

أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية أن العلاقات بين طهران وبغداد «راسخة»، مؤكداً أن تغيّر الحكومات في العراق لا يؤثر على طبيعة هذه العلاقات. كما شدد إسماعيل بقائي على أن حق إيران في تخصيب اليورانيوم «غير قابل للتفاوض»، داعياً إلى الإفراج عن الأصول الإيرانية المجمدة ورفع العقوبات. واعتبر وجود الولايات المتحدة في المنطقة عاملاً لعدم الاستقرار، مشيراً إلى أن المحادثات بين طهران وواشنطن مستمرة بوساطة باكستان. وانتقد بقائي بعض دول المنطقة بسبب إتاحة أجوائها وإمكاناتها لـ«المعتدين»، واصفاً توقيف الكويت لطاقم قارب إيراني بأنه «غير مقبول».

سرقة هوليوودية

«سرقة هوليوودية».. الأمن العراقي يعتقل متهمين سرقا ١٨٠ هاتفاً في بغداد

شهدت مدينة العمارة، مركز محافظة ميسان، انفجار عبوة ناسفة استهدفت سيارة تعود لأحد المواطنين. وقال مصدر أمني إن عبوة ناسفة انفجرت داخل سيارة من نوع «سايبا» في منطقة «حاجي عبد» وسط مدينة العمارة، ما أدى إلى تدمير السيارة وإلحاق أضرار مادية بالمنزل الذي كانت المركبة متوقفة أمامه. وأضاف المصدر أن التحقيقات الأولية تشير إلى أن دوافع الحادث تعود إلى «خلافات مالية مع الشخص المستهدف»، على خلفية مبالغ مالية كبيرة مترتبة عليه بسبب معاملات ربوية.

ميسان

تفجير سيارة مواطن بعبوة ناسفة على خلفية «الفائدة الربوية»

شهدت مدينة العمارة، مركز محافظة ميسان، انفجار عبوة ناسفة استهدفت سيارة تعود لأحد المواطنين. وقال مصدر أمني إن عبوة ناسفة انفجرت داخل سيارة من نوع «سايبا» في منطقة «حاجي عبد» وسط مدينة العمارة، ما أدى إلى تدمير السيارة وإلحاق أضرار مادية بالمنزل الذي كانت المركبة متوقفة أمامه. وأضاف المصدر أن التحقيقات الأولية تشير إلى أن دوافع الحادث تعود إلى «خلافات مالية مع الشخص المستهدف»، على خلفية مبالغ مالية كبيرة مترتبة عليه بسبب معاملات ربوية.

مكتب هيئة الإذاعة والتلفزيون في العراق

مراسم توديع ومعاينة مديري مكتب هيئة الإذاعة والتلفزيون في العراق

بالتزامن مع انتهاء مهمة السيد إبراهيم حسيني‌بخش، مدير مكتب هيئة الإذاعة والتلفزيون في العراق، وصل السيد عباس إنجام إلى بغداد لتولي مهام إدارة المكتب الجديد. وعقد مديرو المكتب لقاءً مع السفير الإيراني في العراق محمد كاظم آل صادق، والمستشار الثقافي الإيراني في العراق الشيخ غلامرضا أباذري، وذلك في إطار مراسم التوديع والمعاينة. وتناول اللقاء بحث سبل تعزيز التعاون الإعلامي بين هيئة الإذاعة والتلفزيون والمنظومة الدبلوماسية للجمهورية الإسلامية الإيرانية في العراق، واستعراض الإمكانات الإعلامية المتاحة في البلاد بما يخدم المصالح المشتركة، إضافة إلى دعم وتوسيع العلاقات الثقافية والاقتصادية والسياسية، وآليات انعكاسها في الإعلام الرسمي وأثرها على تعزيز العلاقات بين الشعبين.

أزمة البطالة

مع وجود أن عدد المتقاضين للرواتب في العراق يتجاوز ٦ ملايين شخص، فإن أزمة البطالة ما تزال تُعدّ من أبرز التحديات الداخلية في البلاد.

ويُظهر هذا الواقع أن جزءاً كبيراً من فرص العمل في العراق مرتبط بالقطاع الحكومي، بينما لا يزال القطاع الخاص والاقتصاد غير النفطي غير قادرين على استيعاب أعداد كبيرة من القوى العاملة. ونتيجة لذلك، تبقى معدلات البطالة، خصوصاً بين فئة الشباب، مرتفعة، ما يجعلها مشكلة بنيوية مستمرة في الاقتصاد العراقي.

الاجواء الافتراضيه

رئيس مجلس الوزراء

تلقى رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي اليوم الأحد، اتصالاً هاتفياً من زعيم التيار الوطني الشيعي سماحة السيد مقتدى الصدر، هنأه فيه بنيل حكومته الثقة في مجلس النواب. وبحث الاتصال الأوضاع العامة في البلاد، والتأكيد على حفظ السيادة والاستقرار، وتحسين الواقع الخدمي، وتعزيز اجراءات الإصلاح ومحاربة الفساد، للمحافظة على مقدرات البلد وتأمين العيش الكريم للشعب العراقي وحفظ حقوقه، حيث اشاد سماحة السيد الصدر بجهود السيد الزيدي وروح الهمة والعزم والإصرار التي يتمتع بها بعد تسلمه مهامه الرسمية. كمتر

د. ماجد شنكالي

حكومة المكلف السيد علي الزيدي على الاغلب سيتم تمريرها لانه لاخيار لدى الكتل السياسية سوى التصويت عليها « No Other Choice » بالرغم من الاعتراضات بسبب ان بعض الكتل والشخصيات اعادت النظر في دعمها المعلن والكبير في بداية الترشيح لرئيس الوزراء المكلف ، او بسبب الخلاف على الاستحقاق الانتخابي والمناصب الوزارية داخل المكونات خاصة وان المكلف يحظى بدعم اميركي واقليمي ولا فيتو ايراني عليه ، وانه قام مؤخراً بزيارة غير معلنة الى شخصية مهمة ذات تأثير سياسي وشعبي كبير جداً..

#العراق

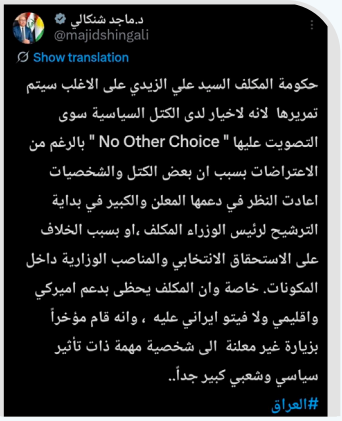

محمد شياع السوداني

الوزراء المكلف السيد علي فالح كاظم الزيدي. وشهد اللقاء استعراض مجمل الأوضاع في البلاد والمنطقة، حيث جرى التأكيد على ضرورة تعزيز وحدة الصف بين جميع الأطراف الوطنية والعمل بروح المسؤولية والشراكة، للمضي بتشكيل حكومة تمثل جميع العراقيين وتتسم بالكفاءة والقدرة على مواجهة الأزمات والتحديات. وأكدنا حرصنا على دعم السيد الزيدي لإنجاح مهمته في تشكيل الحكومة الجديدة، وتعزيز مبدأ التداول السلمي للسلطة وفق الآليات الدستورية والديمقراطية، مبيناً أن المرحلة الراهنة تتطلب جهوداً مضاعفة من جميع الأطراف من أجل تجاوز التحديات وتحقيق المصلحة العامة وإرساء الاستقرار في عموم العراق.

السوداني

التقينا رئيس تحالف الفتح السيد هادي العامري، لبحث آخر المستجدات على الساحة السياسية العراقية. وأكدنا وحدة الإطار التنسيقي وأهمية العمل من خلاله لدعم الحكومة الجديدة، مُشدّدين على ضرورة بناء تفاهمات مشتركة ومثمرة بين الكتل السياسية، بما يُسهم في تسريع التصويت على ما تبقى من وزارات التشكيلة الوزارية.وشدّدنا على أن استكمال تشكيل الحكومة وتوحيد المواقف السياسية يمثلان ركيزتين أساسيتين لتقديم الخدمات للمواطنين وتعزيز الاستقرار السياسي في البلاد، فيما أشاد العامري بالإنجازات التي حققتها حكومتنا خلال المرحلة السابقة.

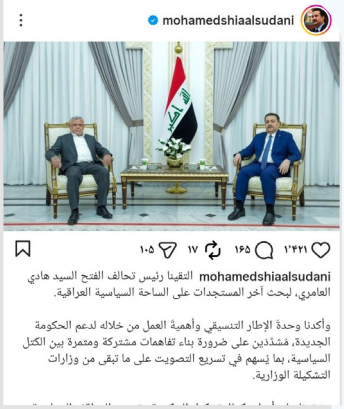

محافظ السليمانية يطالب بوقف الهجمات الإيرانية على الإقليم

طالب هاوال أبو بكر، محافظ السليمانية، يوم الأحد، القنصل العام الإيراني الجديد في المحافظة بوقف الهجمات والقصف العسكري على إقليم كردستان، مؤكداً ضرورة إعادة الأوضاع غير المستقرة إلى طبيعتها. كما شدد على أن إقليم كردستان يتبع سياسة الحياد، ولا ينبغي أن يتحول إلى جزء من محاور الصراعات والحروب الإقليمية والدولية.

جدل داخل الولايات المتحدة بشأن استمرار الدعم العسكري للقوات الكردية في العراق

في ظل تصاعد النقاشات داخل الكونغرس الأميركي حول خفض موازنة برامج مكافحة تنظيم «داعش»، شدد مسؤول رفيع في وزارة الدفاع الأميركية على ضرورة استمرار الدعم العسكري والأمني لقوات البيشمركة، واصفاً القوات الكردية العراقية بأنها «أكثر الشركاء جاهزية وكفاءة» بالنسبة لواشنطن في المنطقة. وبحسب ما أورده موقع الكونغرس الأميركي ونقلته وكالة «كردبرس»، قال دان زيمرمان، مساعد وزير الدفاع الأميركي لشؤون الأمن الدولي، إن من الصعب العثور على «شريك أكثر استعداداً وقدرة» من القوات الكردية العراقية، وذلك رداً على المخاوف المطروحة داخل الكونغرس بشأن تقليص مخصصات مكافحة داعش وتأثير ذلك على حلفاء الولايات المتحدة.

الحزب الديمقراطي الكردستاني يرحّب بمبادرة الاتحاد الإسلامي لإعادة تفعيل برلمان الإقليم

رحّب فاضل ميراني، مسؤول المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني:

بمبادرة الاتحاد الإسلامي الكردستاني لإعادة تفعيل برلمان إقليم كردستان، مؤكداً دعم الحزب لأي جهود تهدف إلى إنهاء حالة الجمود السياسي. من جهته، شدد الاتحاد الإسلامي الكردستاني على ضرورة إنهاء «الانسداد السياسي» وتشكيل حكومة الإقليم. وجاء هذا الموقف عقب اجتماع مشترك عُقد في أربيل بين وفد من الحزب الديمقراطي الكردستاني وصلاح الدين محمد بهاء الدين، الأمين العام للاتحاد الإسلامي الكردستاني. وقال ميراني خلال مؤتمر صحفي مشترك: «جئنا للرد على مبادرة الاتحاد الإسلامي لتوضيح موقف الحزب الديمقراطي منها، ونأمل العمل في المرحلة المقبلة على إعادة تفعيل البرلمان، إذ لا يوجد طرف راضٍ عن الوضع الحالي، والجميع قلق منه، ويجب أن تُبذل الجهود لإنجاح هذه المبادرة وإعادة البرلمان وتشكيل الحكومة الجديدة». بدوره، أكد بهاء الدين استمرار الجهود لتشكيل حكومة جديدة وإعادة تفعيل البرلمان، مشيراً إلى أن «لا أحد راضٍ عن حالة الجمود السياسي في كردستان، ولذلك يجب على جميع الأطراف السياسية التنسيق والعمل معاً لإنهاء هذا الوضع وإعادة المؤسسات الدستورية إلى عملها وتشكيل حكومة فاعلة».

كردستان

مخيم سُورداش تعرض لهجمات صاروخية وطائرات مسيّرة خلال ٢٤ ساعة

أمن إقليم كردستان:

أعلنت هيئة أمن إقليم كردستان العراق أن مخيم «سورداش» المخصص للاجئين الأكراد المعارضين الإيرانيين تعرض خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية لهجمات صاروخية وطائرات مسيّرة. ووفقاً للبيان، وقع الهجوم عند الساعة ١٠:٠٥ من ليلة الاثنين، باستخدام صاروخين وثلاث طائرات مسيّرة، دون تسجيل أي خسائر بشرية. من جهته، أعلن حزب «كومله» في بيان أن مقره في سورداش استُهدف بأربعة صواريخ، مشيراً إلى أنه منذ بدء الحرب بين إيران وكل من الولايات المتحدة وإسرائيل، تم استهداف مقرات الحزب بأكثر من ٧٧ صاروخاً وطائرة مسيّرة.

وزير المالية الجديد ليس معادياً للكرد لكنه يعارض سياسة الإقليم النفطية

نائب عراقي سابق:

أكد النائب السابق في البرلمان العراقي هوشيار عبد الله أن وزير المالية العراقي الجديد فالح ساري لا يحمل مواقف معادية للكرد، رغم معارضته الواضحة للسياسات المالية والنفطية التي يتبعها إقليم كردستان، معتبراً أن تحويله منذ الآن إلى «خصم» أو «عدو» يعد خطوة خاطئة. وبحسب ما نقلته وكالة «كردبرس»، كتب هوشيار عبد الله بشأن فالح ساري: «طوال فترة عملي معه، لم أشعر يوماً أو أسمعه يتحدث بطريقة شوفينية ضد الكرد أو يهاجم الكرد كقومية، لكنه كان بشكل واضح معارضاً للسياسة المالية والنفطية لإقليم كردستان». وأضاف: «التمترس ضده وصناعة عدو منه منذ الآن تصرف غير صحيح».

علي حمه صالح: عدم إرسال الإيرادات الداخلية إلى بغداد يعني وقف رواتب موظفي الإقليم

أكد علي حمه صالح، رئيس حركة «الموقف الوطني»، أن عدم إرسال الإيرادات الداخلية لإقليم كردستان إلى بغداد يعني عملياً عدم إمكانية صرف رواتب موظفي الإقليم، مشيراً إلى أن الوعود بصرف الرواتب قبل عيد الأضحى لن تكون قابلة للتنفيذ إذا استمر الوضع الحالي. وبحسب ما نقلته وكالة «كردپرس»، قال صالح إن هناك من يبرر الأزمة بعدم إرسال الحكومة الاتحادية للأموال، وفي الوقت نفسه يتحدث عن صرف الرواتب قبل العيد، مضيفاً أن «دفع الرواتب غير ممكن أساساً من دون تسليم الإيرادات الداخلية إلى بغداد». وأضاف أن وزارة المالية العراقية شددت على ضرورة التزام إقليم كردستان بتعهداتها وتسليم الإيرادات، في حين تؤكد سلطات الإقليم أنها لا تمتلك إيرادات متاحة.

كردستان

احتمال لجوء الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى القضاء للطعن بجلسة منح الثقة

أفادت مصادر سياسية:

بأن الحزب الديمقراطي الكردستاني يعتزم تقديم دعوى أمام المحكمة الاتحادية العراقية اعتراضاً على جلسة منح الثقة للوزراء، وذلك على خلفية ما وصفه الحزب بـ«الخروقات التي شابت عملية التصويت داخل البرلمان». وفي السياق ذاته، أكد مصدر في حديث لصحيفة «بغداد اليوم» أن تأجيل التصويت على وزارة الهجرة والمهجرين جرى بصورة «متعمدة» ضمن تفاهمات سياسية تتعلق بتوزيع الحقائب الوزارية بين القوى المختلفة. وأوضح المصدر أن وزارة الهجرة تُعد من حصة المكوّن المسيحي، مشيراً إلى وجود أطراف أخرى مؤثرة في هذا الملف إلى جانب الأحزاب المسيحية، من بينها كتلة الصابئة المندائيين التي تمتلك ثلاثة مقاعد برلمانية وتتبنى موقفاً بعيداً عن نفوذ الفصائل المسلحة.

حكومة إقليم كردستان لا علاقة لها بملف الأسلحة الأميركية

هوراماني:

أكد المتحدث باسم حكومة إقليم كردستان، بيشوا هوراماني، رداً على سؤال بشأن تسليم الولايات المتحدة أسلحة إلى أطراف كردية، أن واشنطن هي الجهة التي يجب أن توضح تفاصيل هذا الملف، مشدداً على أن حكومة الإقليم لا علاقة لها به. وبحسب ما نقلته وكالة «كردپرس»، قال هوراماني في رده على سؤال لشبكة «بي بي سي فارسي» إن على الولايات المتحدة أن توضّح بشكل صريح وشفاف إلى أين ذهبت هذه الأسلحة، ولمن سُلّمت، وكيف، وبأي كميات، وفي أي وقت، ولأي أطراف. كما شدد على أن حكومة إقليم كردستان لا ترتبط بهذه القضية بأي شكل، لا بصورة مباشرة ولا غير مباشرة.

التقارير والمقالات

الأسلحة الخفية: الواقع البيئي في العراق

عبدالرزاق فرحان البهادلي

المقدمة:

يعاني العراق من أزمة بيئية ومائية متداخلة تؤثر بشكل مباشر على حياة الناس والزراعة والصحة. هذا الوضع يتغير بين فترات تتحسن فيها المياه بسبب الأمطار وزيادة الإطلاقات المائية من السدود في تركيا، وفترات أخرى تعود فيها الأزمة بسبب الجفاف وقلة الموارد المائية. هذا التغير المستمر يجعل إدارة المياه صعبة ويؤثر على استقرار البلاد على المدى البعيد.

أولاً: تغير كميات المياه

تزداد كميات المياه في نهري دجلة والفرات أحياناً بسبب كثرة الأمطار أو زيادة الإطلاقات من السدود في تركيا. لكن في أوقات أخرى تنخفض المياه بشكل واضح. هذا التغير يجعل الزراعة غير مستقرة، ويصعب على المزارعين التخطيط لمواسمهم، كما يؤثر على توفر مياه الشرب في بعض المناطق ويزيد الضغط على الموارد المحلية.

ثانياً: تلوث الأنهار

تتعرض الأنهار في العراق للتلوث بسبب رمي مياه المجاري والمخلفات الصناعية فيها دون معالجة كافية. هذا التلوث يقلل من جودة المياه ويؤثر على صحة الإنسان. كما أن وجود مواد ضارة مثل الرصاص وبعض المعادن الثقيلة في المياه قد يسبب أمراضاً خطيرة عند استخدامها للشرب أو انتقالها عبر الأسماك إلى السلسلة الغذائية.

ثالثاً: السدود وتأثيرها

تتحكم السدود المقامة في تركيا بكميات المياه التي تصل إلى العراق. يتم في بعض الفترات تخزين المياه ثم إطلاقها بكميات لاباس بها، وفي فترات أخرى يتم تقليل الإطلاقات. هذا الأسلوب يؤدي إلى عدم استقرار في مستوى الأنهار، وينعكس على الزراعة وتوفر المياه في المدن والقرى، ويجعل إدارة الموارد المائية أكثر صعوبة.

رابعاً: الأهوار

تعد أهوار جنوب العراق من أهم المناطق الطبيعية، لكنها تعرضت لتراجع كبير في مساحاتها بسبب قلة المياه وتغير تدفق الأنهار. أدى ذلك إلى انخفاض أعداد الأسماك والطيور والحيوانات، كما تأثرت حياة السكان الذين يعتمدون على الأهوار في معيشتهم اليومية، وتراجعت الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها.

خامساً: التصحر والعواصف الترابية

تتوسع المناطق الصحراوية في العراق بسبب قلة المياه وارتفاع درجات الحرارة وضعف الغطاء النباتي. هذا يؤدي إلى خسارة أراضٍ زراعية مهمة وتدهور التربة. كما تزداد العواصف الترابية التي تؤثر على الصحة العامة والرؤية والحياة اليومية، خصوصاً لدى الأطفال وكبار السن، وتسبب ضغطاً على الخدمات الصحية والبنية التحتية.

سادساً: النباتات والحيوانات الغريبة

ظهرت في بعض الأنهار نباتات مائية سريعة الانتشار مثل زهرة النيل، التي تستهلك كميات كبيرة من المياه وتغطي سطح المياه بشكل كثيف وتمنع وصول الضوء إلى الأعماق، مما يؤدي إلى نقص الأوكسجين في الماء وموت الأسماك. كما ظهرت أنواع من الحيوانات غير المعتادة في بعض المناطق نتيجة تغير البيئة أو انتقالها عبر المياه، ما يؤثر على التوازن الطبيعي للنظام البيئي.

الخاتمة:

يعاني العراق من أزمة بيئية مستمرة تشمل تذبذب المياه، والتلوث، وتراجع الأهوار، وتوسع التصحر. ورغم التحسن المؤقت في بعض الفترات بسبب الأمطار أو زيادة الإطلاقات المائية، إلا أن التحديات الأساسية ما زالت قائمة. ويتطلب ذلك حلولاً طويلة الأمد تعتمد على إدارة أفضل للمياه، وحماية البيئة، وتقليل مصادر التلوث لضمان استقرار الحياة في البلاد.

هل بدأ مشروع إعادة تشكيل العراق سياسيا؟

سيف الحلفي

دعم دولي وتحذيرات داخلية... ماذا يحدث خلف كواليس رئاسة الوزراء، الان فعليا العراق وبغداد تدخل مرحلة جديدة... والاسم الذي يتكرر في واشنطن وفي كل عواصم دول المنطقة هو علي الزيدي

هل أصبح رئيس الوزراء علي الزيدي رجل المرحلة الدولية في العراق؟

علما انه قبل التكليف كان محاصرًا... وبعد التكليف أصبح الان اكثر دعما دوليا، لعل العالم قد شهد انه قبل التكليف... كان يصارع الكتل وبعد التكليف... أصبحت أبواب الدعم تُفتح له من كل اتجاه.

علي الزيدي لم يدخل رئاسة الوزراء وحده... فقط بل دخل ومعه ضغط دولي يريد عراقًا مختلفًا

ترامب يضغط... وواشنطن تراقب... والكتل السياسية تحاول أن لا تخسر نفوذها... معركة صراع ونفوذ

الان فعليا قد تجسد ان الاختبار الحقيقي ليس الوصول إلى المنصب... بل الصراع في ان هل يستطيع البقاء خارج عباءة الأحزاب؟

المعروف دوما في بغداد... الطريق إلى السلطة والى كرسي رئاسة الوزراء أصعب من الحكم نفسه... لكن هذه المرة يبدو أن الطريق أصبح معبدا اكثر فأكثر

ان الرسالة الدولية واضحة: رئيس وزراء قوي... لكن غير خاضع بالكامل للكتل السياسية، ويبقى السؤال الذي يشغل الشارع العراقي: هل علي الزيدي مشروع دولة... أم تسوية مؤقتة؟ لازمة طويلة

المشكلة اليوم العراق اليوم ليس ساحة داخلية فقط... بل عقدة صراع أميركي–إيراني–إقليمي

هل يستطيع رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي كسر معادلة المحاصصة؟ أم أن النظام أقوى من أي شخص

لكن المميز ان جميع الكتل السياسية دون استثناء ....تدرك علم اليقين أن المرحلة القادمة ليست اعتيادية... ولذلك الصراع الحقيقي بدأ الآن

واشنطن والمنطقةاليوم كلها تراقب بغداد... لأن استقرار العراق أصبح جزءا اساسيا من استقرار الشرق الأوسط وعالم الشرق الأوسط الجديد

ان رئيس الوزراء العراقي سيواجه وبكل قدرته تحديات الفساد والسلاح والضغوط الخارجية."

هناك من يعتقد أن الدعم الأميركي للعراق هذه المرة ليس مجانا ... بل سيكون بمقابل ....والمقابل هو اعادة ترتيب المشهد العراقي من جديد.

ونلاحظ ان العراق اليوم يقف بين مشروع الدولة... ومشروع النفوذ... او بمعنى ادق ... صراع الدولة وهيبتها ..ونفوذ الاحزاب السياسية وسطوتها .... وبالتأكيد من يجلس في رئاسة الوزراء سيكون في قلب هذه المعركة.

أزمة البطالة الحادة بين خريجي الجامعات في العراق

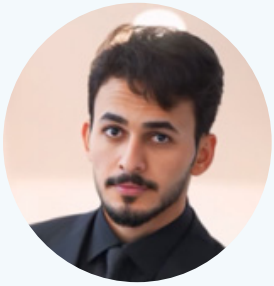

حسين حميد العوفي

لم تعد أزمة الخريجين في العراق مجرد ملف إداري متعثر أو مشكلة مؤقتة يمكن حلها بعدة قرارات من حكومة إلى أخرى بل تحولت إلى قنبلة اجتماعية وسياسية تهدد حاضر البلاد ومستقبلها. عشرات الآلاف من الشباب يدخلون الجامعات كل عام وهم يحملون حلمًا بسيطًا شهادة تفتح باب العمل والكرامة والاستقرار المعيشية لكنهم يصطدمون بعد التخرج بجدار سميك من الإهمال والفشل والوعود الرنانة . سنوات طويلة من الدراسة تنتهي بورقة معلقة على الجدار، بينما يقف الخريج في طوابير البطالة والانتظار والإذلال او الخضوع الحتمي لرغبات الاحزاب الفاسدة لتلبية مطالبهم من أجل الحصول على وظيفة.

الحكومة العراقية فشلت بصورة واضحة في استيعاب الأعداد الهائلة من الخريجين ليس فقط بسبب ضعف التخطيط بل بسبب طبيعة النظام الإداري والسياسي الذي بني على المحاصصة والفساد وإدارة الدولة بعقلية الغنيمة لا بعقلية التنمية والتطور الوزارات تحولت إلى مؤسسات مترهلة تفتقر للرؤية وتقودها شخصيات غير كفوءة ولاءها لمن ياتي بها وليس من اجل بناء الدولة الوطنية والتعيينات أصبحت تخضع للحسابات الحزبية والولاءات الضيقة بدل الكفاءة والاختصاص. آلاف الوظائف تمنح بالمجاملات السياسية بينما يترك أصحاب الشهادات والخبرات لمواجهة المجهول.

شباب العراق ضحية الاقتصاد الريعي

الأخطر من ذلك أن الحكومات المتعاقبة لم تنجح في بناء قطاع خاص حقيقي قادر على استيعاب الشباب. فالقطاع الخاص في العراق بقي هشًا مهمشاً وضعيفًا وتابعًا، لا يملك بيئة استثمار مستقرة ولا حماية اقتصادية ولا دعمًا حقيقيًا من الدولة الاقتصاد العراقي أغرق بالكامل بالاعتماد على النفط والوظيفة الحكومية، حتى انتشرت ظاهرة الاتكال في داخل المجتمع وصبح كل اهتمام الشباب نحو الوظيفة لتيقنهم أن القطاع الحكومي افضل بكثير من القطاع الخاص بسبب الاقتصاد الريعي الذي جعل كل شيء هش في هذا البلد وأصبحت الدولة هي المشغل الوحيد تقريبًا وعندما عجزت عن التوظيف انهارت المعادلة بأكملها. الشاب العراقي اليوم لا يرفض العمل في القطاع الخاص لأنه متكبر أو كسول كما يحاول البعض تصويره بل لأن هذا القطاع في كثير من الأحيان لا يوفر أبسط مقومات الحياة الكريمة رواتب متدنية غياب الضمان الصحي والاجتماعي ساعات عمل مرهقة وانعدام الاستقرار الوظيفي هيمنة الاحزاب وتفشي الإتاوات بالتنسيق مع الجهات الحكومية.

لقد أنتجت هذه السياسات جيشًا هائلاً من الشباب المحبط الغاضب شباب تسكن المقاهي للهروب من الواقع المظلم يشعر بأن الدولة تخلت عنه بالكامل خريج الهندسة يعمل سائق أجرة وخريج العلوم بائع في الأسواق، وخريج القانون يقضي سنواته بين المقاهي وصفحات التعيين الوهمية هذه ليست مجرد أزمة وظائف بل عملية سحق ممنهجة لطموح جيل كامل والأسوأ أن هذا الانسداد دفع الكثير من الشباب نحو الإدمان أو الانطواء أو حتى الانفجار الاجتماعي لأن الإنسان عندما يفقد الأمل يتحول إلى مشروع غضب مفتوح حتى استغلت اغلب الشباب من اجل ممارسات دموية بأجور بخسة لتصفية حساباتها واغتيال للمعارضيين لسياساتهم الهزلية والغبية.

أجيال بلا أفق

اما يحدث اليوم في الشارع العراقي من احتجاجات للخريجين ليس ترفًا ولا استعراضًا إعلاميًا، بل صرخة شعبية ضد واقع مختنق. آلاف الشباب الذين يخرجون إلى الساحات لا يطالبون بالرفاهية، بل بحقهم الطبيعي في العمل والحياة. لكن السلطة غالبًا ما تتعامل مع هذه المطالب بعقلية التسويف والتخدير المؤقت لجان ووعود وتصريحات إعلامية ثم يعود كل شيء إلى الصمت ذاته وكأن الدولة تنتظر من الشباب أن يعتادوا الإحباط أو يختفوا بصمت.

إن الفشل الحقيقي لا يكمن فقط في عدم توفير الوظائف بل في غياب أي مشروع اقتصادي وطني ممنهج وواضح العراق يمتلك ثروات هائلة وإمكانات بشرية ضخمة لكنه ما زال عاجزًا عن خلق بيئة إنتاج حقيقية لا توجد صناعة وطنية قوية ولا زراعة مدعومة بشكل كافٍ حيث شاهدنا قبل ايام قليلة كيف مارست الحكومة تهميش الفلاحين ولا استثمارات تكنولوجية قادرة على خلق فرص حديثة. الدولة أنفقت المليارات بموازنات ضخمة خلال سنوات الطفرة النفطية لكن الجزء الأكبر منها ضاع بين الفساد والعقود الوهمية والمحاصصة السياسية بينما بقي الشباب يدفع الثمن وحده.

إن استمرار هذا الواقع يعني أن العراق يسير نحو أزمة أخطر من مجرد البطالة أزمة فقدان الثقة بين المواطن والدولة

فالشباب الذين يشعرون أن وطنهم لا يمنحهم فرصة عادلة لن يؤمنوا بشعارات الإصلاح ولا بخطابات السياسيين كلما اتسعت المفاهيم بين الخريجين والسلطة، ازداد الاحتقان الاجتماعي وازدادت احتمالات الانفجار العراق لا يحتاج إلى خطابات عاطفية عن الشباب بقدر ما يحتاج إلى قرارات جذرية وشجاعة إعادة بناء الاقتصاد على أساس الإنتاج لا الريع دعم القطاع الخاص الحقيقي محاربة الفساد الذي يلتهم فرص العمل ربط التعليم بحاجات السوق لان التعليم هرم تلك المشكلة ، التعليم في العراق يهيئ الخريجين للقطاع الحكومي فقط بسبب سوء مخرجاته وغياب التدريب الحقيقي الى سوق العمل وليس الوظيفة وإيقاف التوسع العشوائي في التخصصات التي لا يحتاجها البلد . ومعالجة مشكلة الجامعات والكليات الأهلية التي اخذت المسار المادي والجشع بدلاً من المسار العلمي والمهني غير ذلك سيبقى آلاف الخريجين يتكدسون في الشوارع والساحات بينما تستمر الدولة في إنتاج الأزمات بدل حلها.

والمؤلم أن أخطر ما يخسره العراق اليوم ليس النفط ولا الأموال بل أجيال من الشباب التي كان يفترض أن يكون قوة بناء ونهضة للبلد فتحول بفعل الفشل السياسي والإداري.

النظام السياسي العراقي... فرص الإصلاح ومعوقات الاستقرار

محمد حسن الساعدي

النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ يمثل تجربة معقدة ومتشابكة، إذ انتقل البلد من حكم مركزي استبدادي إلى نظام برلماني اتحادي يقوم على دستور ٢٠٠٥، وأن هذا الدستور وضع أسس الديمقراطية التعددية، لكنه في الوقت نفسه فتح الباب أمام تحديات كبيرة تتعلق بالمحاصصة الطائفية، ضعف المؤسسات، وتدخلات خارجية أثرت بشكل مباشر على مسار العملية السياسية.

يقوم النظام على مبدأ الفصل بين السلطات، حيث يتولى رئيس الوزراء السلطة التنفيذية الفعلية، بينما يقتصر دور رئيس الجمهورية على الجانب الرمزي والتمثيلي وأما السلطة التشريعية فتتمثل في مجلس النواب الذي يضم ممثلين عن مختلف الكتل السياسية، إضافة إلى مجلس الاتحاد الذي لم يُفعّل بشكل كامل حتى الآن، بالإضافة الى السلطة القضائية التي بدورها يفترض أن تكون مستقلة، لكن الواقع يشير إلى تعرضها لضغوط سياسية متكررة.

من أبرز سمات النظام السياسي العراقي التعددية الحزبية، غير أن هذه التعددية لم تُترجم إلى منافسة برامجية حقيقية، بل ارتبطت غالباً بالانتماءات الطائفية والقومية، وان هذا الأمر أدى إلى ترسيخ مبدأ المحاصصة في توزيع المناصب العليا، وهو ما انعكس سلباً على الأداء الحكومي وأضعف ثقة المواطن بالدولة كما أن التدخلات الخارجية، سواء من الولايات المتحدة أو إيران أو غيرهما، جعلت القرار السياسي العراقي في كثير من الأحيان رهينة لتوازنات إقليمية ودولية.

الأزمات الداخلية المتكررة أبرزت هشاشة النظام، فغالباً ما تشهد البلاد انسداداً سياسياً عند تشكيل الحكومات أو انتخاب الرؤساء، نتيجة الانقسامات بين الكتل، إضافة إلى ذلك يعاني العراق من تفشي الفساد وضعف مؤسسات الرقابة والمساءلة، ما جعل الإصلاحات صعبة التحقيق، واما على الصعيد الاقتصادي، يعتمد العراق بشكل شبه كامل على النفط، وهو ما يجعله عرضة للتقلبات العالمية ويحد من قدرته على بناء اقتصاد متنوع ومستدام.

الحركات الاحتجاجية التي شهدتها البلاد منذ عام ٢٠١١ وصولاً إلى احتجاجات تشرين ٢٠١٩، كشفت عن عمق الأزمة بين الشعب والنظام السياسي فالمطالب الشعبية لم تقتصر على تحسين الخدمات أو فرص العمل، بل شملت أيضاً إنهاء المحاصصة، مكافحة الفساد، وضمان استقلالية القرار الوطني. هذه الاحتجاجات مثلت ضغطاً كبيراً على الطبقة السياسية، لكنها لم تؤدِ إلى تغييرات جذرية حتى الآن.

رغم كل هذه التحديات، يبقى النظام السياسي العراقي تجربة فريدة في المنطقة، إذ يجمع بين الفيدرالية والتعددية الحزبية والانتخابات الدورية غير أن نجاحه مرهون بقدرته على تجاوز الانقسامات الداخلية، وتعزيز مؤسسات الدولة، وتحصين القرار الوطني من التدخلات الخارجية، فالمستقبل السياسي للعراق يتوقف على مدى قدرة القوى السياسية على بناء عقد اجتماعي جديد يعيد الثقة بين المواطن والدولة، ويضع أسساً لحكم رشيد يحقق الاستقرار والتنمية.

يمكن القول إن النظام السياسي العراقي يقف عند مفترق طرق، إما أن يستمر في الدوران داخل حلقة الأزمات والانقسامات، أو أن ينجح في إعادة صياغة نفسه بما ينسجم مع تطلعات الشعب نحو دولة قوية، عادلة، وذات سيادة حقيقية، وكذلك أمام تحديات مصيرية تتطلب إعادة نظر جذرية في بنيته وآلياته. فالمحاصصة الطائفية التي شكلت أساس التوازن السياسي بعد ٢٠٠٣ أثبتت أنها عائق أمام بناء دولة مؤسسات حديثة، لأنها كرست الانقسام وأضعفت الكفاءة كما أن التدخلات الخارجية جعلت القرار الوطني هشاً، وأفقدت المواطن الثقة بقدرة الدولة على حماية مصالحه.

الإصلاح السياسي في العراق لا يمكن أن يقتصر على تعديلات شكلية أو تغييرات في الوجوه، بل يحتاج إلى مشروع وطني شامل يعيد صياغة العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع، وان هذا المشروع يجب أن يقوم على إنهاء المحاصصة، تعزيز استقلالية القضاء، مكافحة الفساد بشكل جاد، وتطوير الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد الأحادي على النفط.

المستقبل السياسي للعراق مرهون بمدى قدرة القوى السياسية على تجاوز مصالحها الضيقة والاتفاق على رؤية وطنية جامعة،فإذا استمر الوضع على ما هو عليه، سيظل العراق يدور في حلقة الأزمات المتكررة، أما إذا نجح في بناء نظام سياسي رشيد قائم على المواطنة والعدالة، فسيكون قادراً على استعادة مكانته الإقليمية والدولية وتحقيق الاستقرار والتنمية لشعبه،وبهذا المعنى، فإن الإصلاح السياسي ليس خياراً ثانوياً بل ضرورة وجودية، لأنه وحده الكفيل بإنقاذ العراق من أزماته المزمنة ووضعه على طريق الدولة الحديثة ذات السيادة الحقيقية.

زيارة ترامب كانت فاشلة والصين خيبت امل امريكا وايران اذلتها وقزمت دورها

علي الحسيني

الصين هي القوة العظمى في العالم و امريكا نجمها إلى الأفول ، الصين تعاملت بعقلانية مع خريجي مدرسة اوبيستين و لقنتهم درسا في الأدب و اللباقة الديبلوماسية التي نرى ان ترامب و كل عصابة بيت الأسود بعيدون عنها .

الرئيس الصيني برزانته اظهر تفاهة ترامب و صغار العصابة التي رافقته! الصين ارادت ان تستفيد من هذه الزيارة لتكريس دورها الاقتصادي و توظيف هذه الزيارة لتأكيد دورها العالمي في استقرار دول العالم و توسعة الإنماء و التطور الاقتصار و اخيرا جعل العالم تعددية القطبية لم يستفرد به طرف على حساب اطراف اخرى . الصين تحولت إلى قطب الرحى لدول العالم.

في الملف الإيراني ،ترامب اراد ان يتذاكى في قضية مضيق هرمز و الملف النووي ساعيا جس نبض الرئيس الصيني ليأخذ منه موقف باي شكل من الأشكال من اجل توظيفه في وسائل الاعلام و تحقيق " انجازا"على مستوى " الميديا" ، ذكاء الرئيس الصيني و عدم تطرقه لما يريده ترامب خيب أمله و سوف يجن جنونه!

الصين تعلم جيدا ان ايران ليست دولة في جزيرة نائية و لا انها قوة ناشئة كي يتم التعامل معها بمنطق التحذيرو التهديد و الحروب كما يفعله الأمريكي التافه،ايران و الصين علاوة على العلاقة الاستراتيجية القائمة بينهما فان منطق الندية هوالذي يحكم في علاقة البلدين و ليس كحال امريكا العدو! مثلما إيران في حاجة للصين و دورها و قوتها فان الصين أحوج إلى إيران للحفاظ على الامن الصيني اقتصاديا و جيوسياسيا، امريكا عندما شنت مع كيان التوحش الصهيوني الحرب على ايران كان الهدف اسقاط النظام و السيطرة على النفط الإيراني و على جغرافيا ايران لخنق الصين و تهديد استقرارها.مثلما إيران في حاجة للصين و دورها و قوتها فان الصين أحوج إلى إيران للحفاظ على الامن الصيني اقتصاديا و جيوسياسيا، امريكا عندما شنت مع كيان التوحش الصهيوني الحرب على ايران كان الهدف اسقاط النظام و السيطرة على النفط الإيراني و على جغرافيا ايران لخنق الصين و تهديد استقرارها. لذلك فان الصين على وعي كامل و علم بموقع ايران الاستراتيجي و دورها في الحفاظ على الامن الصيني اقتصاديا وجيوسياسيا ، ايران تمسك بعصب الاقتصاد العالمي اليوم عبر هرمز ، المضيق ممر تطل عليه ايران اقرت الصين هذا اليوم بحق إيران الشاطئية في هرمز مع الاحتفاظ بوضعه كممر امن . موقف الصين تجاه إيران لم و لم يتغير ، فهي تحترم حقوق ايران كدولة شاطئية كما صرحت بذلك ، رغم كل الضغوط الأمريكية و لو إعلاميا ، فان الأمريكي رجع مع عصابته خائبا في هذا الخصوص و دون ان يحصل التزام او حتى كلمة في هذا المجال ، الصيني و الإيراني ينسقان بين بعضهما

بشكل كبير و دقيق.

ايران منحت الصين انتصاراً جيوسياسيا و حتى اقتصاديا و أظهرت الصين ان ايران دولة ذات ثقل اقليمي كبير لها دور استراتيجي للحفاظ على استقرار اقتصاد العالم ، الأمريكيون يريدون اسقاط النظام في ايران لتدمير اقتصاد الصين و اضعافها و التفرد مجددا بالعالم و تنفيذ سياساتهم الاستعمارية .

ليس جزافا إذا قيل ان ايران بالنسبة للصين اهم من حتى " تايوان"! و السبب واضح ان الصين تستطيع في لحظة كسر شوكة امريكا اعادة تايون إلى ارض الام ، ولكن إذا سقطت ايران – و لن تسقط ان شاءالله- بيد امريكا فستسقط الصين و ستكون اعادة تايوان أصعب من هد الجبل !

ايران كسرت هيبة امريكا

ايران في الحرب العدوانية الأخيرة الحقت هزيمة استراتيجية بامريكا و حلفاءها، واعطت درسا في كيفية هزيمة دولة إمبريالية كامريكا و ان هزيمتها ليست من المستحيلات و حققت للصين نصرا استراتيجيا و مشتركا حولت امريكا إلى أضحوكة عالمية مهما حاول الاعلام المدجن التافه التشويه و التضليل. لذلك تحدث الصينيون بذكاء حول ما روج له ترامب حول"التشابه"بشأن إيران مع الصين،و نفوا بشكل واضح ان يكون قد ابدوا اي تفاعل مع حديث المجرم ترامب،العكس هو الصحيح ان الصين أغرت امريكا بصفقات اقتصادية لممارسة الضغط على الجانب الأمريكي للنزول من الشجرة و عدم الذهاب بعيدا في المغامرات. اليوم الخطاب الإيراني اصبح واضحا و عاليا و سقفه مرفوع في مواجهة امريكا و تتحداها بهزيمة اخرى تكون النهاية لإمبراطورية امريكا تسير بخطى اكثر سرعة ، لن تعود امريكا بعد حرب رمضان كما كانت قبلها فهي في اضعف مراحل تاريخها الاستعماري الوحشي، العالم سيتشكل من جديد و بتعدية القطبية.

التأكيد مجددا ان مضيق هرمز هو مفتاح السلام العالمي و الطريق نحو استقرار الاقتصاد على مستوى العالم ،هذا المفتاح بيد ايران فهي التي تتحكم بمستقبله بحكم انه يقع في محيطها الاقليمي و تسطيع خنق اقتصاد الدول العظمى،امريكا تحاول تسويق" انتصار"مخجل وكاذب، فيما ايران اثبتت انها منتصرة.

نفط العراق من بوابة الساعة الذهبية

د. مظهر محمد صالح

قبل عقدين من الزمن، انتهى ذلك الاجتماع الرسمي في مصرف لبنان المركزي، وكنتُ ضمن وفدٍ من الصيرفة المركزية قادمٍ من أرضٍ لا يعرفها اللبنانيون إلا بشيئين: نخيلٌ يلامس السماء، ونفطٌ كان يعبر البحر المتوسط مثل شريانٍ من الضوء، يصل بين بلدين صهرتهما الجاذبية الاقتصادية في تاريخٍ واحد.

كان إلى جواري رجلٌ مصرفي شديد الرقي، تستقر على شفتيه ابتسامةٌ خافتة، كأنها بقايا زمنٍ مضى عليه أكثر من نصف قرن. أخذ يحدثني عن لون نفط الرافدين المتدفق يومًا عبر ميناء طرابلس، قائلاً: "إنه ليس نفطًا فحسب، بل زمنٌ سائل... يحمل ذاكرة حضارة عمرها سبعة آلاف عام."

ثم أضاف، وعيناه معلقتان في مكانٍ بعيد:

"لقد بلغ تدفق النفط العراقي عبر طرابلس حينها نحو مليون برميل يوميًا، قبل أن تطفئه صراعات الجغرافيا السياسية، وتُبعد لبنان عن أرض الرافدين ، تلك الأرض التي كانت أنابيب النفط تجمعها ببحر المتوسط، لتمدّ عالم الشمال الصناعي بالحياة. فما كانت دواليب الصناعة الحديثة لتصحو كل صباح، لولا نفط بلادكم."

وتذكرتُ حينها مقولة الفيلسوف مارتن هايدغر: "الإنسان لا يسكن الأرض فحسب، بل يسكن ذاكرته أيضًا."

وأدركتُ أن الأوطان لا تعيش بما تملكه من ثروات فقط، بل بما تختزنه من معانٍ وذكريات وروابط خفية تقاوم النسيان.

تنهد الرجل بأسى، فيما كانت الساعة الذهبية في معصمه تواصل بثّ دقاتها الحية، كأن الزمن وحده رفض أن يتوقف.

قال لي بصوتٍ خفيض:

"أتدري؟ إن هذه الساعة تريد أن تحدثك، أيها القادم من بغداد... من جوهرة الشرق ورمح الله في الأرض."

ابتسمت متسائلاً:

"وماذا تقول لك الساعة؟"

أجاب:

"كان والدي تكنوقراطًا يعمل في ميناء طرابلس، يسهر الليالي لتأمين صادرات نفط بلادكم . وقد حظي بتقديرٍ استثنائي من شركة نفط العراق، التي أهدته هذه الساعة الذهبية المنقوشة بخارطة بلاد الرافدين ."

ثم سكت قليلاً، وأكمل:

"رحل والدي... وتوقف خط النفط العراقي إلى طرابلس منذ مطلع الثمانينيات. مات النفط في الأنابيب، وخمدت الحركة في الميناء، ولم يبقَ من ذلك الزمن سوى هذه الساعة... لكنها، وحدها، ما تزال تنبض بالدقات، كأنها ترفض الاعتراف بانقطاع الصلة بين لبنان والعراق."

عندها اغرورقت عيناي بالدموع، وقلت له:

"إن دقات هذه الساعة ليست مجرد حركة عقارب، بل هي نبض الذاكرة المشتركة بين بلدينا. وما دامت الساعة الذهبية لم تتوقف، فإن نفط العراق سيجد يومًا طريقه مجددًا إلى البحر المتوسط، وستعود الروابط التي صنعتها الجغرافيا والتاريخ أقوى من كل الانقطاعات."

فبعض الأشياء لا تموت بانطفاء الأنابيب، لأن ما يجمع الأوطان أعمق من النفط، وأبقى من السياسة... إنه ذلك المعنى الخفي الذي يجعل الذاكرة حيّة، حتى حين يظن العالم أن الزمن قد انتهى.

الدولار في العراق: أزمة نقد أم أزمة ثقة وهوية اقتصادية؟

ناجي الغزي

لا يمكن اختزال أزمة ارتفاع سعر الدولار في العراق بقرارات البنك المركزي أو تقلبات السياسة النقدية فقط، لأن ما يعيشه السوق العراقي اليوم يتجاوز كونه أزمة مالية تقليدية، ليتحول إلى حالة "دولرة اجتماعية" تضرب بنية الاقتصاد والثقة بالعملة الوطنية في آنٍ واحد. فالعراق، رغم أن رواتب موظفيه، وموازنته العامة، وإنفاقه الحكومي تُدار جميعها بالدينار العراقي، يعيش تناقضاً اقتصادياً صارخاً، إذ باتت غالبية التعاملات الكبرى داخل السوق تُقاس بالدولار، لا سيما في قطاع العقارات والتجارة والادخار. وهنا تظهر المفارقة الأكثر خطورة، المواطن يستلم دخله بالدينار، لكنه يفكر بالدولار حين يريد شراء منزل، أو استئجار عقار، أو حتى حماية مدخراته من المستقبل المجهول. هذه الظاهرة لم تنشأ من فراغ، بل تشكلت عبر سنوات طويلة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، ما دفع المجتمع تدريجياً إلى البحث عن "عملة ثقة" بديلة عن العملة الوطنية. وفي هذا السياق، لعبت سوق العقارات دوراً محورياً في تكريس ثقافة الدولرة الداخلية، بعدما تحولت أسعار المنازل والأراضي والإيجارات في كثير من المناطق إلى الدولار بشكل شبه كامل، حتى داخل الأحياء الشعبية.

العقار في العراق لم يعد مجرد أصل استثماري، بل أصبح وسيلة للتحوط ضد القلق السياسي والتضخم وتقلبات السوق. ولهذا يفضّل الكثير من المستثمرين وأصحاب المكاتب العقارية التعامل بالدولار، ليس فقط لتحقيق الأرباح، بل أيضاً بدافع الخوف من أي انخفاض محتمل في قيمة الدينار مستقبلاً. ومع مرور الوقت، تحوّل الدولار من عملة أجنبية إلى "معيار نفسي للقيمة"، وأصبح امتلاكه يُنظر إليه كرمز للاستقرار والقدرة المالية.

لكن المشكلة الأعمق لا تكمن في الدولار نفسه، بل في تآكل الثقة المجتمعية بالدينار العراقي. فعندما يبدأ المواطن بالنظر إلى عملته الوطنية باعتبارها أقل قيمة أو أقل أماناً، فإنه يساهم بشكل مباشر أو غير مباشر، في خلق طلب إضافي على الدولار، حتى دون وجود حاجة تجارية أو استيرادية حقيقية. وهنا تدخل السوق في دائرة مفرغة، ارتفاع الطلب يولّد ارتفاعاً في السعر، وارتفاع السعر يعزز الخوف، والخوف يدفع الناس إلى مزيد من الاكتناز والتحويل نحو الدولار. الأخطر من ذلك أن هذه الثقافة بدأت تمسّ "هيبة العملة الوطنية" نفسها.

ففي معظم دول العالم، تُفرض العملة المحلية على التعاملات الداخلية مهما كانت الأزمات الاقتصادية، لأن الدولة تدرك أن قوة العملة ليست مجرد احتياطي نقدي أو سعر صرف، بل هي جزء من السيادة الاقتصادية والثقة الوطنية. أما في العراق، فقد أصبح التسعير بالدولار في بعض القطاعات أمراً اعتيادياً، وكأن الدينار مجرد عملة ثانوية داخل بلده. ومن الخطأ تحميل الدولة ومؤسساتها المالية وحدها مسؤولية ارتفاع الدولار في السوق الموازي، لأن الأزمة تحولت إلى منظومة معقدة تشترك فيها أطراف عديدة. فهناك المضاربة، وتهريب العملة، والاستيراد العشوائي، وغسيل الأموال، فضلاً عن بعض التجار الذين يسعّرون بضائعهم وفق "دولار الخوف" لا وفق الكلفة الحقيقية، حتى عندما يحصلون على الدولار بالسعر الرسمي. كما أن التوترات السياسية والأمنية الإقليمية تدفع الناس تلقائياً إلى اعتبار الدولار ملاذاً آمناً، ما يفاقم الضغوط على السوق. إلى جانب ذلك، ساهمت بعض مكاتب العقارات في تعزيز هذا السلوك عبر فرض الدولار كأداة تسعير يومية في دفع الإيجارات والشراء، ما خلق طلباً نفسياً دائماً عليه. فالمواطن الذي يتقاضى راتبه بالدينار يجد نفسه مضطراً لتحويله إلى الدولار فور استلامه، خوفاً من ارتفاع الأسعار أو تراجع قيمة العملة، وهو ما يعزز قوة السوق الموازي بصورة مستمرة.

لهذا فإن معالجة أزمة الدولار في العراق لا يمكن أن تنجح عبر ضخ العملة الأجنبية أو ملاحقة الصرافين فقط، لأن جوهر الأزمة أعمق من ذلك بكثير. إنها أزمة ثقة بالاقتصاد المحلي، وأزمة بنية سوق، وأزمة ثقافة مالية ترسخت عبر سنوات طويلة. الحل الحقيقي يبدأ من إعادة الاعتبار للدينار العراقي بوصفه أداة سيادة اقتصادية، وليس مجرد ورقة للتداول. ويتطلب ذلك:منع التسعير الداخلي بالدولار في العقود والمعاملات المحلية.تنظيم سوق العقارات والإيجارات بشكل صارم.تعزيز الاستقرار الاقتصادي والسياسي لإعادة الثقة بالعملة الوطنية. تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني والمعاملات المصرفية بالدينار. فرض رقابة قانونية على الإعلانات والتعاملات التجارية التي تعتمد الدولار داخل السوق المحلي.فالعملات لا تحيا فقط بقرارات البنوك المركزية، بل بثقة الشعوب بها. وعندما يتحول المجتمع نفسه إلى عامل ضغط ضد عملته الوطنية، فإن أي سياسة نقدية ستبقى محدودة التأثير مهما بلغت قوة الاحتياطات المالية للدولة.

إشكالية ملاءمة الدستور العراقي بعد ٢٠٠٥: نحو إعادة بناء النظام السياسي على أساس الإرادة الشعبية

زيد خالد صالح

يُعدّ موضوع ملاءمة الدستور والنظام السياسي مع الواقع الاجتماعي والسياسي في العراق من القضايا الجوهرية التي شغلت الفكر الأكاديمي والسياسي منذ عام ٢٠٠٣، إذ أفرزت التجربة العراقية نموذجاً ديمقراطياً خاصاً اتسم بتعقيدات بنيوية وإجرائية انعكست على طبيعة الحكم وآليات تداول السلطة. لقد تأسس النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ على أساس دستور عام ٢٠٠٥، الذي تبنّى نموذج الديمقراطية التمثيلية البرلمانية، مع اعتماد مبدأ التعددية السياسية والفصل بين السلطات. إلا أن التطبيق العملي لهذا النظام أظهر وجود فجوة واضحة بين النص الدستوري والممارسة السياسية، حيث تحوّلت العملية الديمقراطية إلى ما يشبه "الديمقراطية التوافقية المشوهة"، التي تقوم على تقاسم السلطة بين الكتل السياسية وفق منطق المحاصصة الحزبية والطائفية، بدلاً من الاستناد إلى الإرادة الشعبية المباشرة. ومن الناحية العملية، فإن الانتخابات التي تُجرى بشكل دوري لم تُفضِ إلى تغيير حقيقي في بنية السلطة أو في طبيعة النخب الحاكمة، إذ غالباً ما تُعاد إنتاج ذات القوى السياسية عبر تحالفات ما بعد الانتخابات، التي تُبنى على أساس المصالح الحزبية وليس البرامج الانتخابية. وبذلك، أصبح الصوت الانتخابي للمواطن محدود التأثير، حيث لا ينعكس بشكل مباشر على اختيار القيادات التنفيذية العليا، مثل رئيس الوزراء أو رئيس الجمهورية، بل يتم ذلك عبر التوافقات السياسية داخل البرلمان. كما أن آلية اتخاذ القرار داخل مجلس النواب تُظهر خللاً في التمثيل، إذ تتساوى الكتل السياسية في التأثير النسبي داخل بعض مفاصل التفاوض، بغض النظر عن حجمها الحقيقي في البرلمان، مما يُضعف مبدأ الأغلبية السياسية ويُعزّز منطق التوافق القسري. وهذا الأمر أدى إلى تشكيل حكومات ائتلافية هشة، تفتقر إلى الانسجام والقدرة على تنفيذ برامج إصلاحية حقيقية. وعليه، فإن الدعوة إلى تعديل الدستور العراقي تنطلق من حاجة واقعية لإعادة بناء النظام السياسي على أسس أكثر فاعلية وارتباطاً بالإرادة الشعبية. ومن بين أبرز المقترحات التي يطرحها الأكاديميون والمختصون في هذا السياق: ١. اعتماد نظام انتخاب مباشر للسلطة التنفيذية: من خلال انتخاب رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء مباشرة من قبل الشعب، بما يعزز من شرعية القيادة التنفيذية ويقلل من تأثير الصفقات السياسية. ٢. إصلاح النظام الانتخابي: بما يضمن تمثيلاً حقيقياً للإرادة الشعبية، ويحد من هيمنة الأحزاب الكبيرة، ويمنع إعادة إنتاج النخب نفسها. ٣. تقليص مبدأ المحاصصة: عبر النص صراحة على اعتماد الكفاءة والنزاهة في شغل المناصب العامة، بدلاً من الانتماءات الحزبية أو الطائفية. ٤. تعزيز دور المجتمع المدني: من خلال إشراك النقابات المهنية، والمؤسسات الأكاديمية، والعشائر، والمرجعيات الدينية في صياغة رؤية إصلاحية شاملة للنظام السياسي. ٥. تعديل العلاقة بين السلطات: بما يضمن توازناً حقيقياً بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويمنع تداخل الصلاحيات الذي يعرقل الأداء الحكومي. إن التجربة العراقية تُظهر بوضوح أن الديمقراطية لا تُقاس فقط بوجود انتخابات دورية، بل بمدى قدرة هذه الانتخابات على إحداث تغيير فعلي في بنية السلطة وتحقيق تطلعات المواطنين. ومن هنا، فإن الإصلاح الدستوري لم يعد خياراً نظرياً، بل ضرورة سياسية واجتماعية لضمان استقرار النظام السياسي وتعزيز ثقة المواطن بالدولة. وفي الختام، فإن أي مشروع لتعديل الدستور يجب أن يكون نتاج حوار وطني شامل، تشارك فيه جميع القوى الفاعلة في المجتمع، ويستند إلى قراءة واقعية للتجربة الماضية، بهدف بناء نظام سياسي أكثر عدالة وكفاءة، يعكس الإرادة الحقيقية للشعب العراقي ويؤسس لمرحلة جديدة من الحكم الرشيد.

لماذا يعاقب الدعم الحكومي المواطن العراقي؟

د. سلام عيدان مرزوق الخيكاني

يبدو السؤال للوهلة الأولى مفارقاً للمنطق. كيف يُعاقَب المواطن بسياسة حكومية صُمِّمت أصلاً لحمايته؟ غير أن المتابع في واقع الاقتصاد العراقي يدرك أن هذه المفارقة ليست استثناءً عابراً، بل نمط اقتصادي متكرر تكشفه تجارب الدعم الحكومي للمنتجين المحليين بكافة المجالات على مدى عقود. فما إن تُقرر الدولة دعم قطاع إنتاجي معين حتى تبدأ سلسلة من التشوهات تنتهي في كل مرة بالمواطن ضحيةً لسياسة لم يكن طرفاً في صياغتها.

تنطلق القصة دائماً من نقطة تبدو مشروعة: قرار حكومي بدعم المنتج المحلي بهدف تحفيز وحماية الإنتاج المحلي وتقليص فاتورة الاستيراد وتقليل فرص الفساد المالي. تبدأ بضخ الأموال، وتمنح الإعفاءات، وترفع الرسوم الجمركية على المنافس الأجنبي، ويبدو المشهد في ظاهره واعداً. بيد أن هذا الدعم، حين يُصرف دون اشتراطات أداء واضحة ودون رقابة سعرية فاعلة، يتحول بسرعة مدهشة من أداة تنمية إلى وقود للاحتكار. فالمنتج سواء كان صناعي او زراعي الذي أُغلق الباب أمام منافسيه الأجانب، ووجد نفسه سيد السوق بلا منازع، لا يجد حافزاً للاستثمار في الجودة أو خفض التكاليف، بل يجد في التلاعب بعرض السلعة طريقاً أقصر وأضمن لتعظيم أرباحه.

وهنا يدفع المواطن الثمن مرتين: مرة من جيبه حين يدفع ضرائبه التي هي جزء من تمول هذا الدعم، ومرة أخرى حين يجد نفسه أمام أسعار مرتفعة لسلعة محلية مدعومة من المال العام. ويزداد الأمر مرارةً حين ندرك أن المواطن محدود الدخل هو الأكثر تضرراً، إذ تستنزف فاتورة الغلاء حصة أكبر من دخله المحدود مقارنةً بغيره. ويبقى الجهاز الرقابي عاجزاً أو متقاعساً، وتبقى قوانين المنافسة ومنع الاحتكار حبراً على ورق لا يُفزع أحداً.

أمام هذا الواقع، لا تجد الحكومة مخرجاً سوى فتح باب الاستيراد لكسر الاحتكار وإعادة الأسعار إلى مستوياتها المعقولة. وما إن يتدفق المنتج الأجنبي بأسعاره التنافسية حتى تتراجع الأسعار، ويشعر المواطن بانفراج مؤقت. غير أن هذا الحل يحمل في طياته مشكلة جديدة؛ فالمنتج المحلي الذي اعتاش على الحماية ولم يطور قدراته التنافسية يجد نفسه عاجزاً عن الصمود، سرعان ما ينهزم امام المنتج المستورد .فيتقلص إنتاجه أو يتوقف كلياً، وتتعطل قوى عاملة، وتُغلق مصانع، لتعود الحكومة من جديد إلى نقطة البداية: الدعم مجدداً، والدورة من أوّلها.

إن جوهر المشكلة لا يكمن في الدعم ذاته، فكثير من دول العالم تدعم منتجيها وتنجح في بناء قطاعات إنتاجية تنافسية. الفارق الجوهري أن الدعم الناجح يرتبط دائماً بشروط صارمة وأهداف قابلة للقياس وآليات رقابة لا تُهادن. أما حين يُوزَّع الدعم بلا حساب ولا محاسبة، فإنه يُنتج ريعاً لا إنتاجاً، ويُكافئ الاحتكار لا الكفاءة، ويُعاقب المستهلك لا يحميه. وهذا بالضبط ما يحدث حين تغيب الحوكمة وتتراخى الدولة عن دورها الرقابي أمام نفوذ المنتفعين. والمواطن العراقي في هذه المعادلة المختلّة ليس مجرد رقم في إحصائية، بل هو الطرف الذي يتحمل تبعات كل خطأ في السياسة الاقتصادية دون أن يكون له صوت في صياغتها. فحين ترتفع الأسعار يئن من الغلاء، وحين يُفتح الاستيراد يخسر وظيفته إن كان عاملاً في القطاع المتضرر، وحين يعود الدعم تذهب أموال خزينة الدولة — التي هي أمواله — إلى جيوب من لا يستحقون. إنها دوامة ظالمة بامتياز، والعدالة الاقتصادية تقتضي كسرها.

فما هو الحل اذاً؟ لااريد ان انادي بنظرية الاقتصاد المفتوح رغم اني من مؤيديها لان الرابح الاكبر منها هو المواطن البسيط و ليس في إلغاء الدعم عن المنتج المحلي، بل في إعادة هندسته جذرياً. يجب أن يكون الدعم مشروطاً بمؤشرات أداء حقيقية كحجم الإنتاج ومستوى التوظيف وجودة المنتج والحدود السعرية التنافسية مع المنتج المستورد، وأن يخضع لرقابة مستقلة وشفافة صارمة. والأجدى من دعم المنتج في أحيان كثيرة هو دعم المستهلك مباشرةً عبر برامج الحماية الاجتماعية المستهدفة، التي تصون قدرته الشرائية دون أن تخلق بيئة احتكارية. فضلاً عن ذلك، لا مفر من تفعيل قانون المنافسة وإعطاء الجهات المختصة صلاحيات حقيقية لملاحقة الاحتكار ومحاسبة المخالفين.

في النهاية، يظل السؤال الحقيقي ليس: هل ندعم المنتج المحلي؟ بل: كيف ندعمه بطريقة لا تحوّل المواطن من مستفيد إلى ضحية؟ الإجابة عن هذا السؤال هي الفارق بين سياسة اقتصادية تبني وسياسة تُعيق، وبين دولة ترعى مواطنيها ودولة تتركهم يدفعون فاتورة إخفاقاتها.

عرضُ كتاب

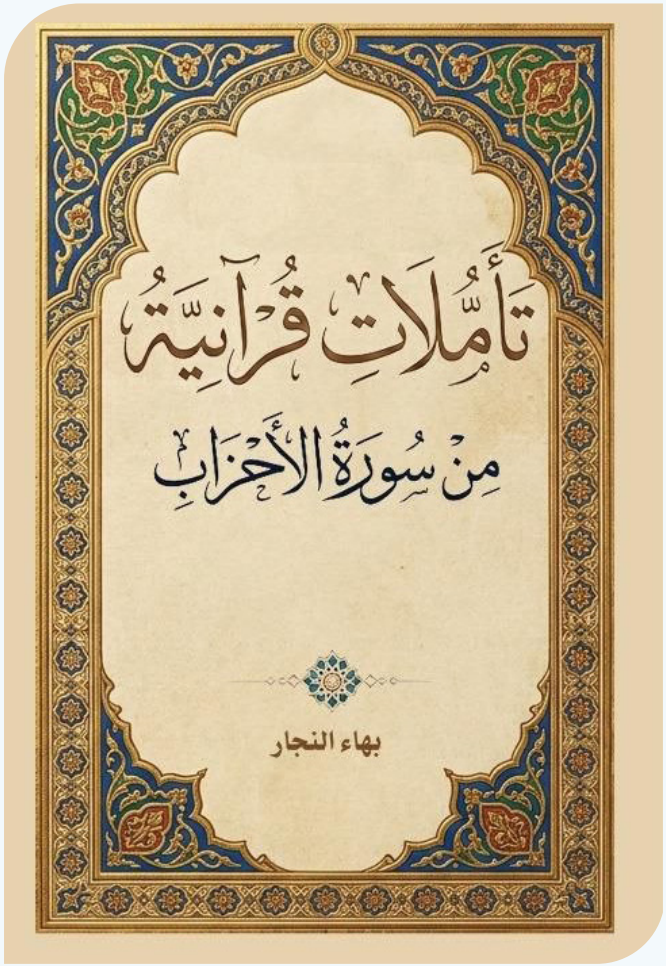

كتاب «تأملا قرآنية من سورة الأحزاب» للكاتب بهاء النجار

انطلق مشروع تأملات قرآنية بشكل فعلي يوم ١ شوال ١٤٣٧ هـ (٦/٧/٢٠١٦م) بتأسيس قناة على التلغرام لنشر التأملات فيها، وكانت البداية من الآية ٢٠ من سورة الأعراف، وفي يوم عرفة (التاسع من ذي الحجة من العام نفسه حصل المشروع على تأييد ودعم من قبل المرجع الديني سماحة الشيخ محمد اليعقوبي دام ظله ، وقد كان هذا الدعم هو بمثابة إضفاء شرعية على المشروع، لذا اعتبرنا هذا اليوم هو يوم تأسيس المشروع. وبعد مرور أربع سنوات من التوفيق الإلهي لكتابة تأملات في كتاب الله العزيز وصلنا الى سورة الأحزاب وذلك في يوم ١١ محرم ١٤٤١هـ (٣١/٨/٢٠٢٠) ، هذه السورة المباركة مليئة بالتنبيهات القرآنية التي تنفعنا في حياتنا الاجتماعية كونها - كسورة مدنية - تتعامل مع مدينة بهيأة دولة، وهذا ما نحتاجه في وقتنا الحاضر بشكل كبير، لذلك فإن هذه الميزات التي تتمتع بها هذه السورة المباركة جعل التأمل فيها ذا طعم خاص ومميز، بحيث وصل عدد التأملات فيها الى ٤٦٠ تأملاً بمعدل ستة تأملات للآية الواحدة)، واستغرق التأمل فيها مسيرة امتدت الى سنة وشهرين و ١٢ يوماً، وانتهت يوم ٧ ربيع الثاني ١٤٤٣هـ (١٢ / ١١ / ٢٠٢١).

هذه التأملات هي عبارة عن محاولة من شخص يحمل ثقافة دينية متواضعة أراد أن يتأمل في كتاب الله العظيم وحاول أن يتدبر من دون أن يفسر، وانطلاقه كان وفق قاعدة (ظاهر القرآن حجة وبالتالي فإن تناول هذا الظاهر مع الحفاظ على الثوابت الدينية المعروفة يمكن أن يكون تأملاً، ولو اتسعت ثقافته أكثر لكان النتاج أوسع وأعمق، ولا نتقل من مرحلة التأمل الى مستوى التدبر، ويبرئ نفسه من أن تكون هذه التأملات هي تأويلات وتفسيرات للآيات المباركات، فهذا مقام لا يناله إلا ذو حظ عظيم.

ومن الجدير بالذكر أن هذه التأملات عندما كتبت لم تكتب لتكون مؤلفاً وكتاباً مطبوعاً، وإنما كتبت لتكون جرعة قرآنية يومية للمشتركين في القناة المذكورة في بداية المقدمة، وبالتالي يمكن أن تكون بعض التأملات مترابطة لتغطي موضوعاً معيناً، وأحياناً أخرى يكون كل تأمل يناقش قضية بمعزل عن التأملات المتعلقة بنفس الآية، وربما تناقش موضوعين متناقضين لنفس الآية، لذا قد يسجل القارئ بعض الملاحظات ولكن عليه أن يأخذ هذا الأمر بنظر الاعتبار.

لذا، ومن باب إعمام الفائدة ارتأينا الى نشر هذه التأملات من سورة الأحزاب المباركة على شكل كتاب كي يكون لنا وللقارئ مناراً يوم القيامة.

كتاب «نظرية عصر التزييف» للباحث والمفكر العراقي عباس النوري

لم يعد السؤال اليوم: هل نعيش أزمة حقيقة؟
بل أصبح السؤال الأعمق: كيف أُعيد تشكيل وعي الإنسان بحيث لم يعد قادرًا على تمييز الحقيقة أصلاً؟
يشهد العالم المعاصر تحولات متسارعة في السياسة والاقتصاد والإعلام والتقنية، غير أن ما يميّز هذه المرحلة ليس كثافة الأزمات وحدها، بل طبيعتها البنيوية العميقة. فالأزمات لم تعد تُدار على مستوى الوقائع فقط، بل على مستوى الإدراك ذاته، حيث أصبح الوعي الإنساني ساحة مفتوحة لإعادة التشكيل، وإعادة البرمجة، وإعادة تعريف ما يُعدّ طبيعيًا، ومقبولاً، وحقيقيًا. انطلقتُ في هذا العمل من قناعة فكرية تشكّلت عبر مسار طويل من البحث والتأمل والكتابة، مفادها أن كثيرًا من المفاهيم الشائعة التي حاولت تفسير الواقع المعاصر — من قبيل التفاهة، أو التضليل، أو «ما بعد الحقيقة» — على الرغم من أهميتها الوصفية، لم تعد كافية للإحاطة بالبنية العميقة لما يجري. فهي تلامس الأعراض، لكنها لا تنفذ إلى منطق الإنتاج، ولا تكشف عن الآليات التي حوّلت الزيف من حالة استثنائية إلى بنية متكاملة تُعاد من خلالها صياغة الوعي والواقع معًا. من هنا، أطرح في هذا الكتاب مفهوم «عصر التزييف»، لا بوصفه حكمًا أخلاقيًا أو توصيفًا انفعاليًا، بل بوصفه إطارًا فلسفيًا ومنهجيًا يسعى إلى تفسير مرحلة تاريخية تُدار فيها الحقيقة، ويُعاد فيها تصنيع الإدراك الإنساني ضمن منظومات متشابكة من السلطة والمعرفة والاقتصاد والإعلام والتقنية. ففي هذا العصر، لم تعد الحقيقة تُخفى فقط، بل أصبحت تُنتَج وتُقدَّم في صيغ متعددة، تُفرغها من بعدها التحرّري، وتحولها إلى وظيفة ضمن أنظمة التأثير وإدارة السلوك.
ولا يتوجه هذا العمل إلى نقد الواقع من خارجه، بل يسعى إلى تفكيكه من داخله، عبر مساءلة العلاقة بين الحقيقة والسلطة، وبين الإنسان وتمثلاته، وبين المعرفة ووظيفتها في تشكيل الوعي الجمعي. وهو، في جوهره، محاولة للانتقال من الوصف الانطباعي إلى التحليل البنيوي، ومن إدانة الظواهر إلى فهم شروط إنتاجها واستدامتها. كما لا يُكتب هذا الكتاب من موقع اليقين المغلق، ولا يدّعي امتلاك الحقيقة النهائية، بل ينطلق من الإيمان بأن الفكر النقدي فعل إنساني مفتوح، لا يكتمل إلا بالمراجعة، ولا يحيا إلا بالحوار. ومن هذا المنطلق، فإن ما أقدّمه هنا هو محاولة للفهم والتفكيك، قابلة للنقاش والتطوير، بقدر ما هي محاولة للإسهام في حماية الوعي الإنساني من التحول إلى مادة قابلة للإدارة والتوجيه. ولأن التزييف لا يستهدف مجتمعًا بعينه، ولا ثقافة محددة، بل يطال الإنسان بوصفه إنسانًا، فإن هذا العمل لا ينحصر في جغرافيا أو سياق محلي، وإن استعان أحيانًا بنماذج واقعية لتوضيح الفكرة. إن غايته الأساسية هي الدفاع عن حق الإنسان في التفكير الحر، وفي بناء وعيه خارج القوالب المصنّعة، وفي الحفاظ على المعنى في زمن تتسارع فيه عمليات إعادة تشكيل الإدراك والقيم.
إن هذا الكتاب لا يسعى إلى تقديم أجوبة نهائية بقدر ما يسعى إلى إعادة الاعتبار للسؤال نفسه، في زمن جرى فيه استبدال السؤال بالصورة، والمعنى بالانطباع، والحقيقة بما يُراد لها أن تكون.

حولنا

مركز الدراسات المتخصصة الشهيد خامس هو مؤسسة بحثية مستقلة تركز على تحليل قضايا العراق في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، والاقتصاد، والثقافة. يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين المتمرسين لدراسة الأوضاع الداخلية والخارجية في العراق، بهدف توفير منصة لتحليل عميق وشامل لدور العراق في المعادلات الإقليمية والدولية. يسعى المركز، من خلال الأبحاث الأكاديمية، والتقارير التحليلية، والجلسات المتخصصة، إلى تعزيز فهم أفضل للاتجاهات المختلفة داخل العراق، ويهدف إلى تقديم رؤى استراتيجية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.

الأربعاء ٢٠ - ٠٥ - ٢٠٢٦

الأسبوعية الإخبارية التحليلية، العدد المئة